

اختلاف القراءات القرآنية في نظر المستشرقين

الأستاذ: عايش محمد

جامعة ابن خلدون - تيارت

ملخص :

القرآن الكريم هو كتاب الله المنزل على قلب رسوله محمد صلى الله عليه وسلم بلسان عربي مبين، المنقول بالتواتر، المكتوب في المصاحف، والمتعبد بتلاوته، المأمور بقراءته وتديره، وهذا الكتاب الرباني هو الكتاب الوحيد الذي سلم من التحريف والتبديل على مر العصور ورغم محاولات المشككين ودعاوى الجاهلين، فهو سليم بلغته ومعجز ببلاغته وروعة أسلوبه وتنوع قصصه.

والقرآن الكريم هو الكتاب العظيم الذي تضافرت حوله الجهود بالدراسة والبحث قديماً وحديثاً من طرف المسلمين ومن طرف غيرهم من المستشرقين.

وإذا كان للمستشرقين جهودهم التي لا تنكر في خدمة البحث العلمي والاهتمام بعلوم المسلمين والعناية بالتراث الإسلامي، فإن لهم أيضاً أخطاء وأغاليط، وخروجاً أحياناً كثيرة عن المنهج العلمي السليم، خاصة فيما يتعلق بالدراسات القرآنية. لهذا انبرى جهود العلماء قديماً وحديثاً يذودون من حوله سهام الطاعنين ويُفندون شبهات المشككين والملاحدين في آيات الله.

ويقدم هذا المقال عرضاً للرؤية الاستشراقية لاختلاف القراءات القرآنية، ومدى خروج المستشرقين في نظرهم للقراءات من خلال مطاعنهم وتشكيكهم في تواتر القراءة بالأحرف السبعة، وكذلك سبب اختلاف القراءات خلو رسم المصحف من الشكل والحركات وهو سبب أدى في - نظر المستشرقين - إلى اختلاف القراءات؛ من خلال تجرد المصحف من نقط الحروف، وهذا بدوره أدى إلى فقد الحركات اللغوية والنحوية إضافة إلى حديثهم عن الحرية الفردية في القراءة. وكل تلك المحاولات باءت بالفشل نظراً لجهلهم ببعض الأساليب اللغوية وإساءتهم إلى فهم النص عمداً إضافة إلى اعتمادهم على الروايات الضعيفة المردودة بغية إثبات نواياهم الخبيثة اتجاه كتاب لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد.

اختلاف القراءات القرآنية في نظر المستشرقين.

تعتبر القراءات القرآنية من أهم علوم القرآن، صرف إليها العلماء كثيراً من عنايتهم وجهودهم من لدن عصر الصحابة، رضوان الله عليهم، إلى عصرنا هذا، رواية وتعليقاً وتأليفاً، وموضوع القراءات شديد الصلة بنص القرآن الكريم، والقراءات القرآنية من أهم الموضوعات التي ركز المستشرقون على دراستها لذلك ولجوا فيها بزيغهم وضلالهم فبدأوا يدسّون الشبهات، ويشيرون الشكوك حول هذه القراءات.

القراءات القرآنية وحديث الأحرف السبعة:

القراءات جمع قراءة، وهي مصدر سماعي من الفعل قرأ بمعنى تلا، وهي في مفردات القرآن للراغب الأصفهاني (ت502هـ) «ضم الحروف والكلمات بعضها إلى بعض في الترتيل»⁽¹⁾ وعند ابن الجزري (ت833هـ) أن القراءات «علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها، معزلاً لناقله»⁽²⁾، وكان ظهور القراءات مبكراً ومصاحباً لنزول القرآن الكريم على النبي صلى الله عليه وسلم، حيث إنَّ القراءات القرآنية داخلية في الحرف السبعة التي نزل بها القرآن الكريم. وقد تلقى النبي القرآن بقراءته وأحرفه المختلفة عن جبريل عليه السلام فكان يُقرأ الصحابة بما قرأه عن جبريل من القراءات والأحرف المتعددة.

والقرآن الكريم نزل على سبعة أحرف كما جاء في الحديث: فقد روي ابن عباس أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: «أقرأني جبريل على حرف فرجعت له فلم أزل أستزيده حتى انتهى إلى سبعة أحرف»⁽³⁾، ومن خلال الأحاديث المتواترة يتضح أن القرآن الكريم كان ينزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم، بحروفه المتعددة من عند رب العالمين تيسيراً على الأمة، وكان صلى الله عليه وسلم، يقرأ أصحابه بهذه الحروف، فمنهم من أخذ عنه بحرف ومنهم من أخذ عنه بحرفين ومنهم من زاد على ذلك⁽⁴⁾. أخبر الرسول صلى الله عليه وسلم، أن القرآن الكريم «أنزل على سبعة أحرف» فكان هذا الخبر أصل في اختلاف القراءات القرآنية. وبين علماء الإسلام أن الاختلاف نوعان:

النوع الأول: نوع محمود، موجود في نصوص الكتاب والسنة وهو اختلاف التنوع. أما النوع الثاني: فهو نوع مذموم، لا وجود له أصلاً في القرآن الكريم ولا في السنة، وهو اختلاف التضاد. أما اختلاف التنوع فهو الواقع بين القراءات المتواترة، التي لا تضاد في اختلافها⁽⁵⁾ وبناء على ما تقدم فإن اختلاف القراءات سببه ومصدره التلقي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبهذا فإن الاختلاف لا تضاد فيه ولا تناقض، وأنه اختلاف التنوع، فكل قراءة تصدق الأخرى، كما أن الصحابة رضوان الله عليهم، حرصوا أشد الحرص على نقل كل ما يتعلق بالنص القرآني إلى من بعدهم بضبط وحفظ. هذه الحقائق دأب بعض المستشرقين على محاولة التشكيك فيها ونقضها، وكان سبيل هذه الشبهات هو المغالطة وتجاهل الحقائق الثابتة.

الرؤية الاستشراقية للأحرف السبعة:

إن مصدر القراءات القرآنية في الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن، وهي تستند إلى الوحي من قول النبي صلى الله عليه وسلم، عنها «كذلك أنزلت» قد طعن بها المستشرقون تارة في صحة الحديث، وأخرى في غموض دلالاته - كما زعموا- وثالثة بقطع الصلة بتأنيده وبين القراءات، غير أن ذلك من مزاعم منتقضة منها: وصُم حديث الأحرف السبعة بالشذوذ وعدم الإسناد، قال المستشرق جولدزهر⁽⁶⁾ عن حديث «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقروا ما تيسر منه» مايلي: «روي في

(1) - المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، ص: 402، تحقيق محمد سيد الكيلاني، مكتبة مصطفى الحلبي، القاهرة، د.ط، 1960م.

(2) - منجد المقرئين ومرشد الطالبين، محمد بن الجزري، ص: 3، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، 1980.

(3) - محمد بن عبد الله الزركشي، 211/1، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، ط 3، 1984م.

(4) - ينظر: الأحرف السبعة للقرآن، أبي عمرو الداني، ص: 55، تحقيق عبد الله المهيمن طحان، دار المنارة، السعودية، ط 1، 1997م.

(5) - ينظر: تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، ص: 40، تحقيق السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، مصر، ط 2، 1983م.

جامىع السنة المعتد بها على الرغم من أن ثقة مثل أبى عبد القاسم بن سلام (توفي 224هـ-837 م) ومنه أنه شاذ غير مسند⁽¹⁾.

نقول نعم إن الحديث مروي في مجامىع السنة المعتد بها، كما يقول جولدزىهر، ويتناقض في قوله، إذ كيف والحالة هذه لمسلم - ثقة أو غيره- أن يدفعه بأنه شاذ غير مسند؟ « وهي دعوى باطلة، وفرية ظاهرة، فإن أبا عبيد لم يقل بصحة الحديث وشهرته فحسب، بل صرح بتواتره كما نقله عنه جمىع العلماء⁽²⁾ ولكن جولدزىهر قد زوّر هذا النقل إلى نقيضه، ثم نسب موثقاً إلى كتاب (ألف باء للبلوى)⁽³⁾، وعلى الرغم من أن حديث نزول القرآن على سبعة أحرف متاح في كثير من كتب الأصول التي اطلع عليها جولدزىهر لأنه ذكره في كتابه هذا (مذاهب التفسىر الإسلامى)، ومنها تفسىر الطبرى، والإتقان للسيوطى وغيرهما، ثم يذكر للبلوى حديثاً آخر هو «أنزل القرآن على سبعة أحرف: حلال وحرام، وأمر ونهى، وخبر من كان قبلكم، وخبر ما هو كائن بعدكم، وضرب لأمثال⁽⁴⁾» ثم يذكر البلوى قول أبى عبيد في هذا الحديث الأخير «ولسنا ندري ما وجه هذا الحديث لأنه شاذ غير مسند⁽⁵⁾» هذا هو ما في كتاب « ألف باء » إن هذا المستشرق ينسب حديث قليل الورد غريب المعنى إلى حديث مشهور متواتر، فهل جولدزىهر اختلط عليه الأمر أم أنه خلط فيه زوراً وبهتاناً؟.

كما نجد جولدزىهر يقطع صلة أحاديث الأحرف السبعة باختلاف القراءات، فبعد أن قال: « ومقتضى هذا الحديث أن الله أنزل القرآن على سبعة أحرف » ويضيف « صار نقطة البدء وحجر الأساس لإقحام علم القراءات الذي ازدهر فيما بعد»، أردفه بقوله عن الحديث: «وهو في معناه الصحيح... لا علاقة له في الأصل بتأناً باختلاف القراءات»، ثم بعد بضعة أسطر أيضاً يقول إن الحديث استخدم « في الدلالة على التصويب المقيّد ببعض النظم والشروط للقراءات السائدة، وذلك لما روى عن أن الرسول أصدر هذا المبدأ الأساسى، حينما عرضت عليه اختلافات في قراءة نص القرآن⁽⁶⁾ ».

وهنا نجد هذا المستشرق يقطع صلة القراءات القرآنية بمصدرها الإلهى - الأحرف السبعة - ويدعى زوراً وبهتاناً إلى مبدأ تصويب القراءات إلى النبى صلى الله عليه وسلم، ليغفل الجانب الأعظم المنصوص عليه في روايات الحديث كلها، وهو جانب الوحي الذي أنزل به القرآن على سبعة أحرف، تلقاها وقرأها وقال عنها الرسول صلى الله عليه وسلم: «نزل القرآن على سبعة أحرف كلها شافٍ كافٍ⁽⁷⁾»، «وكذلك أنزلت» فهي حق وصواب، ولكن ليس له فيها إلا التلقى والإبلاغ، فلم يصدر من تلقاء نفسه أمراً بالتصويب المقيّد ببعض النظم والشروط للقراءات السائدة، كما يقول بعض المستشرقين، بل أوحى فبلغه كله وفق ما

١- إىناز جولدزىهر (Ignaz Goldziher) (1850-1921م) مستشرق يهودى الأصل ولد في الجمر، ألماني الموطن، عرف بعدائه للإسلام ومخطورة كتاباته عنه، يعتبر من محرري (دائرة المعارف الإسلامية)، كتب كثيراً حول الإسلام عقيدة وشريعة وتاريخاً، وكان له تأثير في الدراسات الاستشراقىة حتى يومنا هذا حيث نشرت كتبه في مختلف اللغات الأوربية. من مؤلفاته: العقيدة والشريعة في الإسلام، وكتاب: مذاهب التفسىر الإسلامى؛ نقله إلى العربىة الدكتور عبد الحليم النجار، ينظر: موسوعة المستشرقين، عبد الرحمان بدوى، ص: 197 وما بعدها، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط3، 1993م.

(1) - مذاهب التفسىر الإسلامى، جولدزىهر، ص: 53-54، ترجمة عبد الحليم النجار، مكتبة الخانجى بمصر ومكتبة المثنى ببغداد، د.ط، 1955م.

(2) - القراءات في نظر المستشرقين والملحدىن، عبد الفتاح عبد الغنى القاضى، ص: 195-196، دار السلام، القاهرة، د.ط، د.ت.

(3) - كتاب: ألف باء في أنواع الآداب وفتون المحاضرات واللغة لأبى الحجاج يوسف البلوى المالقى (ت604هـ).

(4) - الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها، حسن ضياء الدين عتر، ص: 110-111، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط1، 1988م.

(5) - المرجع نفسه، ص: 111.

(6) - مذاهب التفسىر الإسلامى، جولدزىهر، ص: 53-54.

(7) - تاريخ القرآن: دفاع ضد هجمات الاستشراق، عبد الصبور شاهين، ص: 129، نضضة مصر، ط4، 2008م.

تلقى⁽¹⁾، «فإن هذا الحديث هو الأصل والعمدة في بيان إنزال القرآن على هذه القراءات المختلفة، وهذا إجماع من علماء الإسلام، لاختلاف بينهم في ذلك، فكيف لا يكون له علاقة باختلاف القراءات؟»⁽²⁾.

ومن جهة أخرى يقول الدكتور عبد الفتاح القاضي «فقله: إن هذا الحديث لا علاقة له في الأصل بتأثراً باختلاف القراءات، قد توسط بين قولين من كلامه، كل واحد منهما ينقضه ويأتي على بنيانه من القواعد»⁽³⁾.

إنَّ هذا المستشرق بذلك التناقض يهدف إلى تعليل تعدد القراءات بأسباب رآها هو، ليس من بينها الوحي أو نزول القرآن على سبعة أحرف، مراعاة لعموم الأمة في كتابها، وعالمية الرسالة في دعوتها. فهو مرة يجعل نزول القرآن على سبعة أحرف ثم يقر وفي الباب نفسه الذي أورد فيه كلامه هذا أنَّ (التلمود) يقول بنزول التوراة بلغات كثيرة في وقت واحد ومرة يذكر أن النص القرآني ذاته هو الذي فرض على المسلمين في وقت مبكر لتداركه وتفسيره مما حتم في هذا المقام تفسير الحروف السبعة وربطها بتعدد القراءات على - حد زعمه -⁽⁴⁾.

وهو في هذا المطعن ينزع عن أصله اليهودي، وبهذا فهو لا ينسى أصله اليهودي الخاقد على الإسلام.

سبب اختلاف القراءات خلو رسم المصحف من الشكل والحركات:

يراد برسم المصحف: الوضع الذي أثبتته عثمان رضي الله عنه، ومن معه من الصحابة من كلمات القرآن وحروفه في المصاحف التي نسخها، ثم أرسل منها إلى الأمصار.

فالرسم لغة: الخط والأثر وهو «تصوير الكلمة بحروف هجائية بتقدير الابتداء بها والوقوف عليها، والمراد بالمصحف: المصاحف العثمانية التي أجمع عليها الصحابة... هذا الرسم الذي أجمعت عليه الأمة وتلقته بالقبول بترتيب آياته، بل كلماته، بل حروفه، ليس لدينا إنكاره من سبيل، وأصبح مصحف عثمان الإمام والدليل»⁽⁵⁾.

لقد تحملت جميع المصاحف العثمانية وجوه القراءات القرآنية الصحيحة كلها كتابة، بعد أن تحملها الصحابة مشافهة من رسول الله صلى الله عليه وسلم، وصدره مباشرة إلى الأمصار التي انتشروا فيها يُعلِّمون القرآن الكريم، كل بما تلقى عنه كلها صواب.

ذهب بعض المستشرقين إلى أن اختلاف القراءات يرجع لسببين:

الأول: تجرد المصاحف من نقط الحروف.

الثاني: تجردها من شكل الحروف، وفقد الحركات اللغوية والنحوية.

من ذلك قول المستشرق جولدزهر «وترجع نشأة قسم كبير من هذه الاختلافات إلى خصوصية الخط العربي الذي يقدم هيكله المرسوم مقادير صوتية مختلفة، تبعاً لاختلاف النقاط الموضوعية فوق هذا الهيكل أو تحته وعدد تلك النقاط. بل كذلك في

(1) - ينظر: الرؤية الاستشرقية للأحرف السبعة والقراءات القرآنية، رجب عبد المرحي عامر، ص: 27-28، ندوة القرآن الكريم في الدراسات الاستشرقية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 2006م.

(2) - القراءات في نظر المستشرقين والمحدثين، عبد الفتاح القاضي، ص: 193.

(3) - المرجع نفسه، ص: 194.

(4) - ينظر: مذاهب التفسير الإسلامي، جولدزهر، ص: 53.

(5) - رسم المصحف العثماني وأوهام المستشرقين في قراءة القرآن الكريم، دوافعها ودفعها، عبد الفتاح إسماعيل شلي، ص: 9، دار المنارة جدة، المملكة العربية السعودية، د.ط، د.ت.

حالة تساوي المقادير الصوتية، يدعو اختلاف الحركات الذي لا يوجد في الكتابة العربية الأصلية ما يحدده، إلى اختلاف مواقع الإعراب للكلمة، وبهذا اختلاف دلالتها.

ولهذا فاختلاف تحلية هيكل الرسم بالنقط، واختلاف الحركات المحصول الموحد القالب من الحروف الصامتة، كانا هما السبب الأول في نشأة حركة اختلاف القراءات في نص لم يكن منقوطاً أصلاً أو لم تنحر الدقة في نقطه أو تحريكه⁽¹⁾. وتلفق هذا الإفك المستشرق الألماني كارل بروكلمان⁽²⁾ ⁽³⁾.

هذا الرأي في سبب اختلاف القراءات مغالطة، وعكس للواقع إذ إنّ الواقع الثابت أن الرواية والتلقي والسماع هي الأصل الذي تثبت به القراءة ويثبت بها رسمها، وليس لأحد اجتهاد في ذلك ولا رأي.

ولم يكن للرسم العثماني أثر في تعدد وجوه القراءة وإنما كان الرسم وسيلة لحفظ القراءات الثابتة النقل؛ إذ إنّ تلك الوجوه المختلفة لم يكن لها سبب واحد؛ هو التلقي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ثم يأتي المستشرق آرثر جيفري⁽⁴⁾ على خطى سلفه جولدزهر في ادعائه أن اختلاف القراءات راجع إلى سببين رئيسيين نتجا عن التزام رسم القرآن بالخط العربي فتأثرت القراءات بطبيعته من جهتين، الأولى: تجرد خط المصاحف العثمانية الأولى من النقط. والثانية: عدم ضبط هذا النص بالشكل.

يقول المستشرق آرثر جيفري في المقدمة التي كتبها لتحقيقه كتاب (المصاحف) لابن أبي داود السجستاني (ت316هـ): «وكانت هذه المصاحف كلها [يعني مصاحف عثمان التي بعث بها إلى الأمصار] خالية من النقط والشكل، فكان على القارئ نفسه أن ينقط ويشكل هذا النص على مقتضى معاني الآيات. ومثال ذلك (يعلمه) كان يقرأها الواحد (يعلمه) والآخر (نعلمه) أو (تعلمه) أو (يعلمه) الخ على حسب تأويله للآية»⁽⁵⁾.

وبتلك الدعوى - التي يستشهدون عليها بالشاذ من القراءات، وكذا بتواترها أيضاً دون تفصيل بين أنواعها - يقطعون صلة القراءات القرآنية بالوحي، وما اعتمدت عليه في أصولها من الأحرف السبعة المتعددة، وفي كيفية نقلها بالسند المتواتر، تلقياً ومشافهة، من مصدرها الإلهي في الوحي إلى حملتها ونقلها الصحابة الأئمة الضابطون لها بما ضبط وتوثيق.

ومما يدل على بطلان رأي المستشرقين أنه لو كان خلو المصاحف من الشكل والنقط سبباً في تنوع القراءات واختلافها لكانت كل قراءة يحتملها رسم المصحف صحيحة معتبرة قرآناً والواقع ليس كذلك⁽⁶⁾. ويؤكد اعتماد القراءات على النقل أن هناك ألفاظاً تقرأ بخلاف الرسم فمثلاً (الصلاة) رسمها في المصحف العثماني (الصلوة) و(الزكاة) رسمها (الزكوة).

(1) - مذاهب التفسير الإسلامي، جولدزهر، ص: 8-9.

(2) - ينظر: تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، 40/1، تحقيق عبد الحليم النجار و آخرون، دار المعارف، القاهرة، د. ط، د. ت.

(3) - كارل بروكلمان: (Carl Brockelmann) (1868-1956م)، مستشرق ألماني اهتم بدراسة التاريخ الإسلامي وله في هذا المجال كتاب مشهور (تاريخ الشعوب الإسلامية)، ومن أشهر مؤلفاته كذلك كتاب (تاريخ الأدب العربي) الذي ترجم إلى العربية في ستة مجلدات وفيه رصد لما كُتب في اللغة العربية في العلوم المختلفة من مخطوطات ووضعتها ومكان وجودها، ينظر: موسوعة المشرقين، عبد الرحمان بدوي، ص: 97 وما بعدها.

(4) - آرثر جيفري: مستشرق إنجليزي أسترالي الجنسية عين أستاذاً في الجامعة الأمريكية في بيروت ثم أستاذ اللغات السامية في مدرسة اللغات الشرقية في القاهرة. له عدة مؤلفات وعدة أبحاث عن الإسلام عامة وعن القرآن خاصة في مجال التحقيق والتأليف منها: دراسة عن كتاب مختصر شواذ القراءات لابن خالويه، نشرها في مجلة الدراسات الإسلامية 1938م، تحقيق كتاب المصاحف لأبي داود السجستاني، نشره سنة 1973م، ينظر: المستشرقون، نجيب العقيقي، 361-360-359/1، دار المعارف، مصر، ط4، د. ت.

(5) - الاختلاف بين القراءات، أحمد البيلي، ص: 102، دار الجليل، بيروت، لبنان، الدار السودانية، الخرطوم، ط1، 1988م، نقلاً عن كتاب المصاحف، ابن داود السجستاني، ص: 7، تحقيق آرثر جيفري، القاهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1980م.

(6) - ينظر: القراءات في نظر المستشرقين والملحدّين، عبد الفتاح عبد الغني القاضي، ص: 49.

كما أن في القرآن الكريم كلمات تكررت في مواضع كثيرة ورسمت برسم واحد في جميع المواضع، ولكنها في بعض المواضع وردت فيها القراءات التي يحملها رسمها فاختلف فيها القراء وتنوعت فيها قراءتهم، وفي بعض المواضع اتفق القراء على قراءتها بوجه واحد؛ لأن غيره لم يصح به النقل، ولم تثبت به الرواية مع أن الرسم يحتمله. «فلو كان رسم المصحف سبباً من أسباب الاختلاف ما كان اتفاقهم ﴿مَالِكِ الْمُلْكِ﴾⁽¹⁾ و﴿مَلِكِ النَّاسِ﴾⁽²⁾ من الملك لا من الملك على حين يختلفون في ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾⁽³⁾؛ فتقرأ مَالِكِ بإثبات الألف وإسقاطها، مع أن رسم الكلمات: ملك يوم الدين، وملك الملك، وملك الناس في المصحف واحد غير مختلف»⁽⁴⁾.

هذه الفرية الاستشراقية تدحضها حقائق الواقع التاريخي مع الشواهد النصية نشير أولاً إلى أن ما رآه المستشرقون مرجعاً لنشأة قسم كبير من اختلافات القراءات القرآنية، وهو طبيعة الخط العربي وقت تدوين المصحف - كما يتوهمون - كان هو ذاته سبباً مساعداً في استيعاب تدوين القراءات الصحيحة في المصحف الإمام، على وجه ميسور جامع لها برواياتها المتعددة المسندة حملها، على تنوعها في كيفية التدوين هذا.

ومن جهة أخرى فإن اللغة العربية بخصائصها الفريدة تُطْلَق ورسمًا، تُعد الضابطة الداعية له، أكثر من غيرها، وبخاصة حين تعدد رواياته وقراءاته، وكلها صواب يعبر عنه لسان عربي وخط عربي كل منهما يميز بخصائصه الفريدة أيضاً، فلن ينشأ عن أحدهما اختلاف أو تنوع غير مقصود للوحي، إن اختلاف وجوه القراءات القرآنية لم ينشأ (من مجرد ملايسات فنية ترجع إلى الرسم) كما يقول جولدزهر في مذهبه لأن الرسم لاحق للقراءات وليس سابقاً عليها حتى ينشئها أو يؤثر في نشأتها. أما فيما يخص ما ذكره (آرثر جيفري)، قد فندها الأستاذ أحمد البيلي حيث استعرض أحوال هذا الهيكل الكتابي المحتملة في اللغة العربية، وما تقتضيه كل حال منها من أسلوب

مرتبط أيضاً بسياق الجملة في قوله: «أن يكون فعلاً مضارعاً مبدوءاً بالنون أو الباء أو التاء، والحالة الأخرى أن يكون مصدرًا مجرورًا بالباء مضافاً على ضمير المفرد الغائب. ولأول الفعل المضارع يحكمه السياق، فلو كان قبله ضمير جماعة المتكلمين (نحن) أو (نا) المسبوق بـ (إن) فسيكون التركيب (إننا نحن نعلمه) وإذا سبقه ضمير الغائب المؤنث فسيكون التركيب (هي تعلمه) وهكذا في كل فعل مضارع مسند لجماعة المتكلمين، أو للمفرد المذكر مخاطباً أو غائباً، أو للمؤنثة الغائبة»⁽⁵⁾ ثم يذكر أن هذا الهيكل الكتابي ورد في تسعة مواضع من القرآن الكريم، جاء في خمسة منها فعلاً مضارعاً، وجاء في أربعة منها مصدرًا مجرورًا بالباء مضافاً إلى ضمير المفرد الغائب.

والمواضع الخمسة التي جاء فيها مضارعاً هي كالآتي:

الموضع الأول في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ﴾⁽⁶⁾ والموضع الثاني في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ﴾⁽⁷⁾ والموضع الثالث في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ تُخَفُوا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْذَوهُ يَغْلِبْهُ اللَّهُ﴾⁽¹⁾ والموضع

(1) - سورة آل عمران، الآية: 26.

(2) - سورة الناس، الآية: 2.

(3) - سورة الفاتحة، الآية: 4.

(4) - رسم المصحف العثماني وأوهام المستشرقين، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ص: 36.

(5) - الاختلاف بين القراءات، أحمد البيلي، ص: 102.

(6) - سورة البقرة، الآية: 197.

(7) - سورة البقرة، الآية: 270.

الرابع في قوله تعالى: ﴿إِذَا قُضِيَ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾، وَيُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ⁽²⁾ والموضع الخامس في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَن يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾⁽³⁾.

ففي الآيات الثلاثة الأولى فقد أسند الفعل في ثلاثتها إلى الله تعالى، فلا يستطيع أن يأتي قارئ ويؤديه تأويله لمعنى من المعاني بحيث ينقط ويشكل هذا الفعل في هذه الآيات كما يشاء؛ فالمعنى لا يستقيم إلا في المواضع الثلاثة الأولى إلا إذا كان مبدوءاً بياء المضارعة « ولا يختلف المعنى في الموضع الرابع إذا قرئت الآية (ونعلمه الكتاب والحكمة) بوضع نون مكان الياء. كما لا يختلف المعنى في الموضع الخامس إذا قرئت الآية (أن تعلمه علماء) بوضع التاء مكان الياء، ولكن هذا لم يصل إلينا عن طريق النقل المتواتر إلا (يعلمه) في الموضع الرابع و(يعلمه) في الموضع الخامس، وهذا يدل على أن المعمول عليه في تلقي القرآن المشافهة والسماع وليست الكتابة إلا عاملاً مساعداً على الحفظ والمراجعة⁽⁴⁾.

أما المواضع الأربعة التي جاء فيها الهيكل المرسوم مصدراً مجروراً بالباء ومضافاً إلى ضمير المفرد الغائب في الآيات الآتية: قوله تعالى: ﴿لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾⁽⁵⁾، وقوله تعالى: ﴿يَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ﴾⁽⁶⁾، وقوله تعالى: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَى وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ﴾⁽⁷⁾، يقول الدكتور أحمد البيلي «وفي جميع هذه المواضع الأربعة لا يصح أن يقرأ هذا الهيكل (بعلمه) إلا أنه مصدر مجرور بالباء. ولتأمل القارئ المعنى الذي يؤديه هذا الهيكل لو وضعنا نقطتين فوق الحرف الأول منه في الآيتين الثالثة والرابعة مثلاً، فإنهما ستقرآن (وما تحمل من أنثى ولا تضع إلا تعلمه) سبحانه هذا بهتان عظيم⁽⁸⁾. ومن هنا يتضح فساد برهان آراء المستشرقين لأنه لو كان ثمة تسامح في القراءة وفق رسم المصحف من غير توقيف على التلقي لوجب أن يكون عدد القراءات كثيراً وربما تبلغ أضعافاً هائلة بالنسبة للقراءات الثابتة التي دققها العلماء وحققوا صحة سندها وتواترها، وقد اعترف المستشرق جولدزهر نفسه بقراءات يسمح بها الخط، لكنها اعتبرت عند العلماء منكراً، مثل قراءة (تستكبرون) في قوله تعالى: ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الْأَعْرَافِ رَجُلًا يَعْرِفُونَهُمْ بِسِيمَاهُمْ قَالُوا مَا أَغْنَى عَنْكُمْ جَمْعُكُمْ وَمَا كُنْتُمْ تُسْتَكْبَرُونَ﴾⁽⁹⁾.

ومثل قراءة حمادة الراوي (أباه) عوضاً عن (إياه) في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ﴾⁽¹⁰⁾، لو كانت مجرد موافقة الخط كافياً لاعتمدت هذه القراءات، وحسبنا هذا دليل على أن مجرد موافقة الخط لم يكن هو العمدة في صحة القراءة

(1) - سورة آل عمران، الآية: 29.

(2) - سورة آل عمران، الآيتين: 47-48.

(3) - سورة الشعراء، الآية: 197.

(4) - الاختلاف بين القراءات، أحمد البيلي، ص: 104.

(5) - سورة النساء، الآية: 166.

(6) - سورة يونس، الآية: 39.

(7) - سورة فصلت، الآية: 47، سورة فاطر، الآية: 11.

(8) - المرجع نفسه، ص: 105.

(9) - سورة الأعراف، الآية: 48.

(10) - سورة التوبة، الآية: 114.

يقول ابن الجزري (ت 833هـ) في الآية 57 من سورة الأعراف ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ﴾⁽¹⁾، «واحتلفوا في (نشرًا) وفي الفرقان والنمل، فقرأ عاصم بالباء الموحدة وضمها وإسكان الشين. وقرأ حمزة والكسائي وخلف بالنون وفتحها وإسكان الشين»⁽²⁾.

ففي هذه الكلمة من الآية قراءات أربع كلها متواترة مقطوع بصحة ثبوتها وهي: بُشْرًا،

وُنُشْرًا، وَنُشْرًا، لأصحابها القراء على ترتيبهم المذكور، «فتبين لك أن مبنى ذلك هو تواتر الرواية لا هيئة الرسم»⁽³⁾.

وفي الآية 94 من سورة النساء ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾⁽⁴⁾، وفي سورة الحجرات ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾⁽⁵⁾، هنا يوهم المستشرق (جولدزيهر) أن عند سوقه هذا الموضع أن في الآيات شبهة ما فيقول: «وفي الآية 94 من سورة النساء وردت حالة كثيرة الإفادة إذ تنطبق الظاهرة المذكورة [اختلاف الدلالة تبعًا لوضع صنع النقط فوق الحروف] آنفًا على كل حرف تقريبًا أحرف كلمة فيها... فبدلاً من (فتبينوا) قرأ جماعة من ثقات القراء: (فتبينوا) ... [ثم ينهي كلامه بقوله] وعلى كل حال لا تسبب هذه الاختلافات وما شابهها فرقاً من جهة المعنى العام ولا من جهة الاستعمال الفقهي»⁽⁶⁾، وإذا كان الأمر كذلك فلم التشويش على القراءة في ضبطها أو في دلالتها؟ وبخاصة مع العلم بأن القراءة متواترة، إلى أتمتها، إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وما يتعلق بوضع الحركات على الحروف يعبر المستشرق (جولدزيهر) عن ما يشته به من وضع الحركات على الحروف وما نشأ عنه من تغييرات أبعد مدى من حيث المعنى، ويستشهد عليه بالقراءات المتواترة وبغيرها كآية 8 من سورة الحجر، والأخيرة من سورة الرعد، وغيرهما فيقول: «آية 8 من سورة الحجر ﴿مَا نُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَا كَانُوا إِذَا مُنْطَرِفِينَ﴾⁽⁷⁾، فتبعاً لاختلاف القراء في قراءة اللفظ الدال على نزول الملائكة هل نُنَزِّلُ، أو تَنْزِلُ، أو تُنَزِّلُ (كل هذه القراءات ممثلة في الأقاليم المختلفة)، تفيد المعنى كل كلمة بما يناسبها: نحن ننزل الملائكة، أو الملائكة تنزل، بيد أن هذا الاختلاف في الحركات قد يدعو إلى تغييرات أبعد مدى من حيث المعنى»⁽⁸⁾.

ثم يستشهد على توهمه هذا بالقراءة الشاذة للآية الأخيرة من سورة الرعد، ﴿وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾⁽⁹⁾ ويستطرد قائلاً: «كما أن تغييراً زائداً على هذا تحريك لفظ (علم) سمح بالقراءة التالية: (وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ)»⁽¹⁰⁾ يعلق الدكتور عبد الحليم النجار على هذه الفرية أن «قراءة الجار والمجرور على أنه خبر مقدم و(علم) مبتدأ وردت في القراءات الأربع عشرة عن

(1) - سورة الأعراف، الآية: 57.

(2) - النشر في القراءات العشر، محمد ابن الجزري، 269/2، ضبطه وعلق عليه أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2000م.

(3) - المرجع نفسه، 269/2.

(4) - سورة النساء، الآية: 94.

(5) - سورة الحجرات، الآية: 6.

(6) - مذاهب التفسير الإسلامي، جولدزيهر، ص: 9-10.

(7) - سورة الحجر، الآية: 8.

(8) - المرجع نفسه، ص: 14.

(9) - سورة الرعد، الآية: 43.

(10) - مذاهب التفسير الإسلامي، جولدزيهر، ص: 14.

الحسن والمطوعي. ومع ذلك فهي من الشواذ. أما على أن لفظ (عَلِمَ) فعل مبني للمجهول فليست من هذه القراءات بل هي من المنكرات لم يعتد بها. ومن هذا يتضح أن العمدة عند القراء على الرواية، فلا اختيار ولا بدء في قراءات القرآن⁽¹⁾.

أما فيما يخص استشهاد جولدزهر بأية من سورة الحجر فهي ليست من القراءة المتواترة، ولا هي من القراءات الشاذة، وإنما كلامه من صنعه واختراعه، وهذا يدل على أن إهمال الشكل والحركات في المصحف لا دخل له في القراءات مطلقاً، فمرجع القراءات إنما هو الأثر والنقل لا الكتابة والرسم.

تعرض المستشرقون للقراءات القرآنية عامة فطعنوا في مصدرها ورجالها، وأصولها الضابطة لها، ولم يميزوا بين أنواعها على أساس صحيح، ولا ضابط منهجي، فزعموا أن القراءات تتبع القارئ حسب رؤيته وتحليله لمعنى الآيات، فله أن يتدخل فيها بالتغيير اللفظي - يسيراً وكثيراً - وهو ما يطلقون عليه حرية القراءة بالمعنى.

ومن ذلك يدعي (جولد زهر) أن كثرة قراءة الصحابة واختياراتهم الشخصية جعلت القرآن «يقدم نصه في أقدم عصور تداوله مثل هذه الصورة من الاضطراب وعدم الثبات»⁽²⁾؛ حيث المعول على المعنى لا على اللفظ، إلى أن حاول عثمان جمعه ليحد من الحرية الفردية التي كانت سائدة في تلاوة القرآن الكريم «وهو رأي انتهى - فيما يتعلق بتلاوة القرآن في مراسم العبادة - إلى القول بجواز قراءة النص المطابق للمعنى وإن لم يطابق حرفية اللفظ (القراءة بالمعنى)»⁽³⁾.

وفي عرض من الذكر صرح المستشرق جولدزهر بهدفه من مطعنه هذا فقال: «أما أن مثل هذه الحرية، التي لا تشجع الإيمان الثابت بحصانة نص الوحي المقدس...»⁽⁴⁾، وهو يقصد الزيادات التي دخلت القرآن كتكملات مُفسّرة دفعاً للاضطراب، أو لإزالة لإزالة غامض، أو لإزالة شبهة دينية، أو تحديد مسألة فقهية، وقد جعل عمدة هذه الزيادات الصحابي الجليلان عبد الله ابن مسعود وأبي ابن كعب رضي الله عنهما، وقد علق جولدزهر على هذه المسألة قائلاً: «وليس بواضح حقاً ما قصد من هذه الزيادات: هل قصد أصحابها من ذلك إلى تصحيح حقيقي للنص، أو إلى إضافة تعليقات موضحة فقط لا تغيير النص في شيء...؟»⁽⁵⁾.

إنّ مكانة هذين الصحابين تمنع جهلها بشيء من هذه القراءات وخاصة أنهما ممن تلقيا من رسول الله صلى الله عليه وسلم، القراءة وحث الرسول الكريم الناس بتلقي القرآن عنهما قال صلى الله عليه وسلم: «خذوا القرآن من أربعة: من عبد الله ابن مسعود، وسالم مولى أبي حذيفة، وأبي ابن كعب، ومعاذ ابن جبل»⁽⁶⁾، فمكانتهم العلمية، وشهادة رسول الله صلى الله عليه عليه وسلم، تنزههما عن تغيير نص قرآني، وما كان منهما كانا كبقية الصحابة رضوان الله عليهم، يحتفظون بنسخ خاصة بهم فيها القرآن المتواتر، والآحادي، والزيادة التفسيرية الموضحة للنص هذه الزيادة التي اعترف بها جولد زهر على أنها «زيادات تفسيرية؛ حيث يستعان أحياناً على إزالة غموض في النص تمييز أدق، يحدد المعنى المبهم، ودفعاً لاضطراب التأويل»⁽⁷⁾، ولكنه بعد بضع صفحات يتساءل عن ما قصد من هذه الزيادات كما ذكرنا آنفاً.

(1) - عبد الحليم النجار، هامش ص: 14، من كتاب: مذاهب التفسير الإسلامي.

(2) - مذاهب التفسير الإسلامي، جولدزهر، ص: 4

(3) - المرجع نفسه، ص: 49.

(4) - مذاهب التفسير الإسلامي، جولدزهر، ص: 52.

(5) - المرجع نفسه، ص: 21.

(6) - الإتيان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، 219/1، تحقيق أحمد بن علي، دار الحديث، القاهرة، مصر، د. ط، 2006م.

(7) - المرجع السابق، ص: 16.

ومن هذه الأمثلة التي ذكرها جولد زيه كالقراءة التي نسبها لابن مسعود رضي الله عنه، في قوله تعالى: ﴿وَأَمْرًا تُهَاقِمَةُ﴾⁽¹⁾ [وهو قاعد]. وهذه وأمثالها من باب الزيادة التفسيرية، وهو مفهوم من النص ضمناً وهو ليس قرآناً بل أحادي التلاوة، وهذه الزيادة أشبه ما تكون بالمدرج⁽²⁾.

ويشير مستشرق آخر وهو آرثر جيفري إلى أثر هذه الحرية في القراءة فيما يسميه التطور في القراءات القرآنية إلى درجة التغيير والتحوير فيقول في تقديمه لكتاب المصاحف لابن أبي داود السجستاني (ت316هـ) نشره محققاً ألحق⁽³⁾ به ضعف حجمه حجمه قراءات شاذة⁽⁴⁾ ما نصه: « نشر في أيامنا هذه علماء الشرق كثيراً مما يتعلق بتفسير القرآن وإعجازه وأحكامه، ولكنهم إلى الآن لم يبينوا لنا ما يستفاد منه التطور في قراءاته، ولا ندري على التحقيق لماذا كفوا عن هذا البحث، في عصر له نزعه خاصة في التنقيب عن تطور الكتب المقدسة القديمة، وعما حصل لها من التغيير والتحوير ونجاح بعض الكتاب فيها»⁽⁵⁾، هذا المستشرق يقول بأن علماء الإسلام ألفوا كثيراً من الكتب في تفسير القرآن الكريم وبلاغته وإعجازه لا يريد من هذا مدح علماء الإسلام وإنما يخبر أنهم لم يبحثوا عن التطور في القرآن الكريم.

إن رؤية المستشرقين لا تتفق والأصول العلمية، وتكذيبها الحقائق التاريخية الثابتة بالواقع، والمنقول بالتواتر. فقراءة الصحابة للقرآن الكريم لم تكن إلا بإقرار النبي صلى الله عليه وسلم، إياهم، ومراجعتهم إياه دائماً، ومن ثم ترافعهم إليه -عند الاشتباه- لبيان الصواب والحق، للالتزام الدائم به. «وحاشا الصحابة والتابعين أن يقولوا في القرآن برأي مجرد رأي، دون سند مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فما بالنا باهتمامهم أنهم عبثوا بالنص القرآني، إضافة وتقويماً وتوجيهاً إلى أغراضهم العقائدية»⁽⁶⁾. لم تكن لقراءات الصحابة ولا لمن بعدهم من التابعين دوافع شخصية واختيار قراءة ما، فضلاً -عما يزعمه- المستشرقون من حرية مطردة إلى سائدة إلى حد الحرية الفردية، فلا سبيل إلى اضطراب في النص القرآني منذ تلقاه الرسول صلى الله عليه وسلم، وعنه الصحابة فمن بعدهم.

خلاصة: هذه بعض مواقف المستشرقين حول اختلاف القراءات القرآنية، وهي لقلة قليلة من المستشرقين ممن توجهوا بجهودهم إلى دراسة القرآن الكريم، وقد تجلّى لنا ما تحمله هذه الآراء من بُعدٍ عن المنهج العلمي السليم، وتشكيكهم في تواتر القراءة الصحيحة واعتمادهم في أحيان كثيرة على القراءات الشاذة الغير صحيحة وخروج عن الموضوعية، بل وجهل في كثير من الأحيان بعلوم الإسلام ومصادره، كما أن كثيراً من هؤلاء المستشرقين يخوضون فيما لا يعرفون من أسرار القرآن وبلاغته، فعدّموا بذلك الذوق العربي والحس اللغوي، وإشراق الروح وصفاء النفس أن يدرسوا كتاب الله وهم ليسوا أهلاً لذلك ليخرجوا علينا بآراء في قمة الغرابة في إعجاز القراءات القرآنية، وكذلك إتيان المستشرقين بنصوص متهافئة وساقطة لا يُبنى عليها الأحكام، ناسين، أو متناسين أن القرآن الكريم يمثل الحقيقة المطلقة التي لا يمكن أن تخضع لأي حكم نسبي.

(1) - سورة هود، الآية: 71.

(2) - ينظر: الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، 234/1-235.

(3) - ملحق كتاب المصاحف بعنوان: material for of the histoy of the text of the qur'an طبعة ليدن، 1937م، تاريخ القرآن، دفاع ضد هجمات الاستشراق، عبد الصبور شاهين، ص: 123.

(4) - ينظر: تاريخ القرآن، دفاع ضد هجمات الاستشراق، عبد الصبور شاهين، ص: 123 وما بعدها.

(5) - المستشرقون والقرآن الكريم، محمد أمين حسن بني عامر، ص: 305، دار الأمل، الأردن، ط1، 2004م.

(6) - المرجع السابق، ص: 135.

مصادر ومراجع :

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

1. الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، تحقيق أحمد بن علي، دار الحديث، القاهرة، مصر، د.ط، 2006م.
2. الأحرف السبعة للقرآن، أبو عمرو الداني عثمان بن سعيد، تحقيق عبد الله المهيمن طحان، دار المنارة، السعودية، ط1، 1997م.
3. الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها، ضياء الدين عتر حسن، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط1، 1988م.
4. الاختلاف بين القراءات، أحمد البيلي، دار الجيل، بيروت، لبنان، الدار السودانية، الخرطوم، ط1، 1988م.
5. البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، مصر، ط3، 1984م.
6. تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، تحقيق عبد الحليم النجار و آخرون، ج1، دار المعارف القاهرة، د.ط، د.ت.
7. تاريخ القرآن، دفاع ضد هجمات الاستشراق، عبد الصابور شاهين، نضمة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط4، 2008م.
8. تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة أبو محمد عبد الله بن مسلم، تحقيق السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، مصر، ط2، 1983م.
9. الرؤية الاستشرافية للأحرف السبعة والقراءات القرآنية، رجب عبد المرضي عامر، ندوة القرآن الكريم في الدراسات الاستشرافية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 2006م.
10. رسم المصحف العثماني وأوهام المستشرقين في قراءات القرآن الكريم، دافعها ودفعها عبد الفتاح إسماعيل شلي، دار المنارة، جدة، السعودية، د.ط، د.ت.
11. القراءات في نظر المستشرقين والملحددين، القاضي عبد الفتاح عبد الغني، دار السلام، القاهرة، د.ط، د.ت.
12. مذاهب التفسير الإسلامي، إجناز جولدزهر، ترجمة عبد الحليم النجار، مكتبة الخانجي بمصر ومكتبة المثنى ببغداد، د.ط، 1955م.
13. المستشرقون والقرآن الكريم، محمد أمين حسن بني عامر، دار الأمل، الأردن، ط1، 2004م.
14. المستشرقون، نجيب العقيلي، دار المعارف، مصر، ط4، د.ت.
15. المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني الحسين بن محمد، تحقيق محمد سيد كيلاني، مكتبة مصطفى الحلبي، القاهرة، مصر، د.ط، 1960م.
16. منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ابن الجزري محمد بن محمد بن علي، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، 1980م.
17. موسوعة المستشرقين، عبد الرحمان بدوي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط3، 1993م.
18. النشر في القراءات العشر، ابن الجزري محمد بن محمد بن علي، ضبطه وعلق عليه أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2000م.